

لعبته ، وتلعبه ، تلك المناورات ، يأخذ حجمه المشار اليه اعلاه ، في ظل الظروف المعطاة في منطقتنا ، ومن هنا كان لا بد من نقد محاولة وضع مسألة تصفية قواعد العمل الفدائي في الاردن على رأس العوامل التي تتمثل فيها الازمة .

أما اذا دققنا بالمظهر الثاني للازمة الذي يشير اليه الأستاذ نعيم الأشهب وهو «استمرار وتعمق الانقسامات وتعارض المواقف ولا سيما بين المنظمات الفدائية الكبيرة» فنسجد ان هذا الجانب : (1) قد تواجد مع المقاومة الفلسطينية منذ بدايتها ، (2) انه الان اقل منه في اي يوم مضى ، (3) من الخطأ ان يقال عنه انه «يشكل اساس جميع الاخفاقات والنكسات التي عانتها وتعانيها حركة المقاومة لانه هو ايضا نتيجة وليس سببا ، اذ يكفي ان نسأل لماذا لم تتحقق وحدة المقاومة حتى تنهال الاسباب العديدة ، وعلى رأسها فقدان التنظيم الطبيعي والخط الاستراتيجي والتكتيكي الصحيح عسكريا وسياسيا وجماهيريا ، فلسطينيا وعربيا» لو فرضنا جدلا ان الانقسامات وتعارض المواقف قد دخلت تحت مظلة وحدة وطنية ، ولكن لم تكتشف القوانين الخاصة لاستراتيجية حرب الشعب طويلة الامد في بلادنا وتكتيكها ، ولم تكتشف نظرية الثورة العربية ، فان تلك الوحدة، في أحسن الحالات ، قد تخفف من بعض المظاهر السلبية ، او بالأصح ستساعد على حرمان القوى المترددة والمستسلمة او المعادية للثورة الفلسطينية من اتخاذ الانقسامات قميص عثمان تسوغ بها كل ما جرى ويجري . يجب الا يفهم من هذا الرد ان الوحدة الوطنية بين منظمات المقاومة وبين اوسع جماهير الشعب العربي الفلسطيني والجماهير العربية ، ليست ذات اهمية حاسمة استراتيجية وتكتيكية ، وإنما يجب ان يفهم كقند للتأولات انسطحية حول مسألة الانقسامات في الساحة الفلسطينية ، انه نقد باتجاه التعميق ، وليس باتجاه الرفض .

وحين يعالج الكاتب ازمة المقاومة باعتبار عدم امكانية النظر اليها «بمعزل عن المصاعب التي تعانيها حركة التحرر العربي بمجموعها» لا بد من ان يصطدم القارئ بالتمييز المتصود في وصف حالة كل من المقاومة وحركة التحرر العربي ، فهنا - المقاومة - تعيش (( ازمة )) وهناك - حركة التحرر العربي بمجموعها - تعاني (( مصاعب )) . السؤال الان ، هل حالة حركة التحرر العربي أفضل من حالة حركة المقاومة ؟ الجواب بالتأكيد لا ، فوضع حركة المقاومة ان لم يكن أفضل فهو ليس أسوأ قطعا ، فالمقاومة ما زالت مشرعة السلاح ، وما زالت متواجدة بين الجماهير ، وما زالت قادرة على الفعل والتأثير ، أو على الأقل ، ما زالت في مواقع رفض الاستسلام ، ومقاومة التراجع عن اهدافها في التحرر الكامل او القاء السلاح رغم ما تعانیه من أزمة ومصاعب ، وما تتعرض له من اخطار ، ورغم ما ألم بها من نكسات ، ونفذ فيها من جراح . واذا تذكرنا ان المقاومة جزء عضوي حاسم الاهمية في حركة التحرر العربي ، أدركنا ان محاولة التفريق فسي ظروفنا المعطاة غير واردة فهنا ازمة وهناك ازمة ، وهنا مصاعب وهناك مصاعب . ولا مجال لمثل هذا التمييز الا اذا اعتبر رفض المقاومة لقرار ٢٤٢ هو ازمة المقاومة ، في حين قبول « حركة التحرر العربي » لهذا القرار نزع عنها صفة مواجهة ازمة ، وقصر ما تعانیه على صفة « مصاعب » . ومن هنا يكون الاختلاف مع الأستاذ نعيم الأشهب عميقا وواضح التخوم ، اذ ان المسألة من وجهة نظرنا معكوسة تماما . فموقفه من مسألة قرار نوفمبر (٢٤٢) عام ١٩٦٧ ، في حالة تبنيه من قبل حركة التحرر العربي هو الذي يشكل مخاطر حقيقية تؤدي الى الهاوية ، وستثبت الايام ان حركة التحرر العربي المقاتلة هي ، فقط ، التي تستطيع ان تخرج من ازماتها وصعوباتها في حين ينتظر الذين يباحثون عن حلول « سلمية » تدهور مستمر ، لان الامبريالية الامريكية والعدو الصهيوني لا يفهمان غير لغة القتال بالتنظيم الطبيعي المقاتل ، وبالجمبه العريضة المقاتلة والجماهير المنظمة المقاتلة ، أما ما عدا ذلك فخلق التربة الخصبة لتمكين عملاء الامبريالية الامريكية للتسلل